أوجه (أل) في كتاب كافي الأريب عن مغني اللبيب

للشيخ علاء الدين بن عبد الله الشافعي (ت بعد ٩٨٢ هـ)

The various aspects of the article (al) in the book Kafi al-Areeb an Mughni al-Labib by Sheikh Alaa al-Din ibn Abdullah al-Shafi'i (d. after 982 AH)

م.م. ليث عبد إبراهيم الجميلي (*)

Asst.Lect. Laith Abd Ibrahim Al-Jumaili

Layth abd1995@gmail.com

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان أوجه (ال) وأنواعها المتعددة التي ذكرها الشيخ علاء الدين الشافعي في كتابه كافي الأريب وذكرت في هذه الدراسة آراء العلماء، وبينت موقفه في موافقته لرأيهم أو مخالفته لهم فهو من العلماء الموهوبين في النحو والصرف والبلاغة وقد اهتم بحثي ببيان أوجه (ال) وشرحتها بشكل شافٍ ووافٍ فوجدته يأخذ من الكوفيين والبصريين وينقل عنهم ويذكر من أشعار العرب فهو شامل في كتابه لكل الأقوال.

وبينت في بحثي هذا أصل (ال) هل هي اسم أم فعل وذكرت كل الأقوال في ذلك، فوجدت أنها مشتركة بين الاسمية والحرفية وقد تزاد (ال) للضرورة الشعرية وسأشرح ذلك في مباحث البحث.

الكلمات المفتاحية: أصل **(ال) التعريف**، دخول **(ال) على (غير)**، **(ال) الزائدة وأنواعها**.

(*) مديرية تربية الأنبار.

Abstract

This study aims to clarify the various aspects and types of the article «al» mentioned by Sheikh Alaa al-Din al-Shafi›i in his book «Kafi al-Areeb.» In this study, I discuss the opinions of scholars and clarify his position, whether he agreed or disagreed with them. He is a gifted scholar of grammar, morphology, and rhetoric. My research focused on clarifying the aspects of «al» and explained them comprehensively and thoroughly. I found that he borrowed from the Kufians and Basrans, quoted from them, and cited Arabic poetry, thus encompassing all the opinions in his book.

In this research, I demonstrated the origin of «al»-whether it is a noun or a verb-and I mentioned all the opinions on this. I found that it is common between nominal and literal forms, and «al» may be added for poetic necessity. I will explain this in the research chapters.

Keywords: Origin of the definite article "al", the use of "al" with "ghair", the redundant "al" and its types.

المقدمة

الحمد لله الذي أنزل القرآن بلسان عربي مبين، شفاءً لما في الصدور وهدى ورحمة للعالمين، فبتلاوته تضاعف الحسنات، وتغفر الذنوب، وتطمئن القلوب، فيا ربِّ اجعله حجة لنا يوم لقائك لا حجة علينا، وبعد:

يعد الشيخ علاء الدين الشافعي موسوعة علمية لما يمتلكه من علم واسع في علوم اللغة العربية فقد تلمذ على يديه الكثير من طلبه العلم، ومن أبرزهم: علي بن أبي أحمد بن البالسي، وجمال الدين محمد بن أحمد بن عبد العزيز التوبري وغيرهم من الطلبة.

فهو عالم بالنحو ومبدع فيه وهو حجة العرب وأفضل المتأخرين، فقد اتقن العربية حتى صار فارسا فيها والمقدم في السبق على اقرانه وبرع أيضا في الأصول لكن العربية هي المشار إليها في زمانه والمعول على كلامه.

وكان بحثي في هذا العالم الجليل عن (أوجه « **أل** « **في كتاب كافي الأريب عن مغني اللبيب**) وشملت خطة البحث على تمهيد لهذا العالم الجليل ومبحثين:

أمّا **التمهيد** فقد تحدثت فيه عن اسمه وشيوخه وذكرت أقوال العلماء فيه وختمت التمهيد بالحديث عن وفاته.

و**المبحث الأول** فكان على ثلاثة مطالب: تحدثت في المطلب الأول عن أصل (ال) التعريفية عند علماء العربية، وفي المطلب الثاني تحدثت عن نِيَابَة (أل) عَن الضَّمِير الْمُضَاف إِلَيْهِ، والمطلب الثالث جعلته للحديث عن اختلاف النحويين في دخول (ال) التعريفية على (غير).

أمـا **المبحـث الثاني** فكان علـى ثلاثة مطالب: تكلمت في المطلـب الأول عن (ال الموصولة)، والمطلب الثاني جعلته عن (ال) التعريفية وأقسـامها العهدية والاسـتغراقية، أما المطلب الثالث فختمته بالحديث عن (ال) الزائدة وأنواعها.

وفي ختام بحثي هذا، أسأل الله أن يكون عملي هذا خالصا لوجهه الكريم، وأن يخدم طلبة العلم، وأرجو من القارئ الحبيب أن يلتمس لي العذر إن كان في عملي هذا تقصير، والحمد لله ربِّ العالمين.

التمهيد

التعريف بالشيخ علاء الدين الشافعي

اسمه ونسبه:

هو العالم النحوي اللغوي الشيخ علاء الدين الشافعي بن عبد الله بن حسن بن كامل، فهو العالم الذي لم تنقل عنه كتب الترجمة إلا الشيء القليل وذلك في كتاب إيضاح المكنون، مع أنه عالم مبدع وله القدر والرفعة في زمانه وعنده عدد كبير من المؤلفات الشـاملة على جميع العلوم في النحو والصرف والبلاغة وغيرها. [الرومي، ١٩٩٢م: ٤/ ٤١٩]

مؤلفاته:

للعالم الشـيخ علاء الدين الشـافعي جملة من المؤلفات التي لم تنقلها التراجم وما وقفت عليه من المؤلفـات في بحثي عن مؤلفاته كتاب واحد اسـماه: « ما حكاه الأسـاطين مـن أخبار الخفاء والأمراء والسلاطين»

وهذا كتاب أورد وأثبت لعلاء الدين الشـافعي صاحب (إيضاح المكنون)، حيث قال: « بدأ فيه من تاريخ الهجرة النبوية إلى أيام السـلطان مراد العثماني لسـنة (٩٨٢ هـ) في مجلد أوله الحمد الله باري النسم ومعنى الأمم وباعث الرحم" [الرومي، ١٩٩٢م: ٤١٩/٤].

شيوخه:

١. أحمد بن علي بن محمد، شهاب الدين أبو الفضل العسقلاني الشافعي، المكنى بابن حجر العسقلاني، من أبرز علماء الحديث النبوي وأصوله، وفي علم الفقه وفي اللغة، وقد ألف كتب كثيرة، من أفضلها، «فتح الباري في شـرح صحيح البخاري»، و»الإصابة في تمييز الصحابة» وغير ذلك، توفاه الله عام

٨٥٢ هـ [الزبيدي: ٥٥٢/١٠، والجوجري: ١٤٩].

٢. « أبو إسحاق برهان الدين إبراهيم بن محمد بن عبد الله المقدسي الصالحي الحنبلي، من القضاة الكبار وعالم من علماء الفقه الحنبلي، وهو ينتمي إلى أسرة بارز من أسرة بني مفلح، ينتمي إلى بلدة رامين في محافظة طولكرم الفلسطينية». [الزركلي: ٦٥/١].

أقوال العلماء فيه:

على الرغم من محدودية المصادر التي تتناول أقوال العلماء عن الشيخ علاء الدين الشافعي بشكل خاص، إلا أن هناك بعض الشهادات التي تبين تقدير العلماء له وثناؤهم عليه، ومن أبرزهم:

١. الإمام النووي: فهو من أئمة الشافعية المشهورين في زمانه فقد ذكر بعض العلماء أن الإمام النووي كان يثني على علمه وورعه في ذلك، وكان الشيخ علاء الدين شديد المحبة لشيخه النووي، وكانت بينهما مودَّة أكيدة، واجتماع دائم، ومذاكرات، ودراسات، وكان الإمام النووي يحبُّه ويسرّ برؤيته [علاء الدين: ٢٨].

وفاته:

لم تشر كتب التراجم إلى سنة وفاته ولكن قيل إنه توفى بعد ٩٨٢ هـ.

المبحث الأول

ويقتصر هذا المبحث على ثلاثة مطالب، وهي:

المطلب الأول

أصل (ال) التعريفية عند علماء العربية

اختلف علماء العربية في أصل (ال) هل هي برمتها أداة تعريف أم الهمزة لوحدها أداة تعريف أو اللام أداة تعريف ولكل واحد منهم رأيه في ذلك، قال سيبويه: ((وزعم الخليل أن (ال) اللتين يعرفون بهما هي كالحرف الواحد مثل قد، وليست إحداهما منفصلة عن الأخرى كانفصال ألف الاستفهام في قوله: أأريد)) [سيبويه: ٣٢٤/٣].

فالخليل يرى أنّ (ال) هي شيء واحد وهي حرفان بمثابة (من، وإن) وغير ذلك، فالخليل جعل ألفها من بنية الكلمة مثل الألف الموجودة في (إن) وأثبت صحة قوله هذا ما قال بعضهم

دَعْ ذا وعَجِّلْ ذا وألْحِقْنَا بِذَلْ ... بالشَّحْمِ إنّا قد مَلِلْناه بَجَلْ

فالشاعر يريد قول: (ألحقنا بالشحم) لكن قافيته لم تستقم فاضطر إلى جعل الألف واللام في بداية الشطر الثاني فهذا القول يؤكد أن الألف من بنية الكلمة، هذا قول الخليل واحتجاجه [الزجاجي، أبو القاسم٤١/١].

وأمـا عنـد غيـر الخليل من النحاة فاللام وحدها هي أداة تعريف، قال الزجاج: «وعند غير سـيبويه مـن النحـاة وعلمـاء الكوفة فقد قالـوا أن اللام هي حرف تعريـف بمفردها والألف التـي ذكرت قبلها لتسـهيل نطق اللام حين سـكنت؛ فالابتداء بالساكن ممنوع في الفطرة كما امتنع الوقف على متحرك». [الزجاجي: ٤١/١].

ومنهـم مـن قـال إن الهمزة هـي أداة تعريف ومن ذلك مـا نقله الرضي عن المبـرد فقال: « وذكر المبرد في كتابه (الشافي) أَنَّ حَرْفَ التعريفِ: الهمزةُ المفتوحةُ وحدَها، وإنما ضُمَّ اللام إليها لِئَلّا يشتبه التعريف بالاستفهام» [الاستراباذي: ٢٤١/٣]

وهـذا القـول يخالف ما ذكره في (المقتضب) حيث قال: «إن الألف التي تأتي قبل اللام تكون للتعريف وهي مفتوحة دائما كقولنا: (اَلقلم، اَلعلم)؛ لأنّها لا اسم ولا فعل بل هي بمنزلة الحرف (قد) فلام التعريف ذكرت لكون اللام ساكنة فحصل الخلاف بحركتها لأجل ذلك. [المقتضب: ٩٠/٢].

والشـيخ علاء الدين الشـافعي يرجح قول سـيبويه في هذه المسـألة الذي يرى أن اللام بمفردها حرف تعريف، وقوله هذا أرجح الآراء.

المطلب الثاني

نِيَابَة (أل) عَن الضَّمِير الْمُضَاف إِلَيْهِ

أجاز الْكُوفِيُّونَ وَقليل من الْبَصرِيين ومجموعة من الْمُتَأَخِّرين إنابة (أل) عَن الضَّمِير الْمُضَاف إِلَيْهِ وَاسـتدلوا بقوله تعالى: {فَإِن الْجنَّة هِيَ المأوى}، ونحو: (مررت بِغلام حسـن الْوَجْه) وَ (ضرب خالد الظّهْر والبطن) برفع الْوَجْه وَالظّهْر والبطن وأمّا المانعون فيقدرُونَ بقولهم: هِيَ المأوى لَهُ وَالْوَجْه مِنْهُ وَالظّهْر والبطن مِنْهُ فِي الْأَمْثِلَة السابقة. [السيوطي، ٣١١/١]

أمـا صاحـب الألفية فقد ذهـب إلى تقييد الجواز بدون الصلة، وأما جار الله الزَّمَخْشَـرِيّ فقد ذكر أن المقصود بالأسماء فِي قوله: {وَعلم آدم الْأَسْمَاء كلهَا} هي الأَسمَاء المسمى بالمسميات ويرى أنه يمكن إنابتها عَن الظَّاهِر جوازا [ابن هشام، ١٩٨٥م، ٧٧].

وَقَالَ أَبُو شامة فِي قَوْله:

(بدأت بـ باسم الله فِي النّظم أَولا ...)

إن الأَصْـل فِـي نظمي فجوزا نيابتها عَن الظَّاهِر وَعَن ضمير الْحَاضِر وَالْمَعْرُوف من كَلَامهم إِنَّمَا هُوَ التَّمْثِيـل بضمير الْغَائِب، ويرى صاحب المغني إن الإنابة بضمير الغائب سـائد ومشـهور في كلامهم ونادر في العلم وفي الإضافة. [ابن هشام، ١٩٨٥م، ٧٨].

ومن أمثلة إنابة (ال) عن الضمير قوله تعالى: {قتل أصحاب الأخدود}.

الأخـدود: شـق في الأرض، فقـد ذهب الكوفيون إلى القول إن (ال) هنا نابـت عن الضمير إذ الأصل:

ناره. [الأُشْمُوني، ١٩٩٨م،٤/٣]

ومنه قوله تعالى: {فاضربوا فوق الأعناق}

الأعناق جمع عنق أي فاضربوا فوق أعناقهم، قال الزمخشري: (فَوْقَ الْأَعْنَاقِ أراد أعالي الأعناق) فـ (ال) هنا نابت عن الضمير، إذ الأصل أعناقهم. [الزمخشري، الكشاف، ٢٠٤/٢]

ومن الأمثلة أيضا قولهم: (مَرَرْت بِالرجلِ مثلك وَخير مِنْك)

فقد ذهب الأخفش إلى القول إنها نكرة وإن (ال) فيها هي زائدة إذ هما ليسوا بمعرفة.

أمـا الفراهيـدي فقال إن الصفـة وموصوفها معرفة ظنا منه أن (ال) المذكورة في الصفة وإن جاء في وضع لا تصح دخولها فيه كما حدث في نصب « الجمعاء الغفير» بنية بطلانها أعني (ال).

وَذهـب صاحـب الألفية إلى قول: إن مـا حكم عليه بالبدلية وتقرير التابع ومتبوعه على ظاهريتهما فيصبح بذلك إبدال النكرة من المعرفة.

ورد بعض النحاة على قول ابن مالك ومنهم أَبُو حَيَّان حيث قال: أَن الْبَدَل الذي يكون في المشتقات بدل ضَعِيف وَذَاكَ هو ما دفع الْأَخْفَش والفراهيدي على الذي اتجها إِلَيْهِ في قولهما « [السيوطي: ٣١٢].

وذهب الشيخ علاء الدين الشافعي مع قول أكثر الكوفيين ومع قول بعض البصريين في جواز إنابة (ال) عن الضَّمِير الْمُضَاف إِلَيْهِ، إذ يرى الشيخ علاء الدين أن الحق مع الكوفيين في قولهم هذا.

المطلب الثالث

اختلاف النحويين في إدخال «أل» التعريفية على «غير».

للنحويين في دخول (أل) التعريفة على (غير) آراء متعددة فمنهم من منع ذلك وذكر أدلةً لذلك المنع، ومنهم من أجاز ذلك الدخول وأيضا ذكر أدلة الجواز في ذلك.

فالعلماء في ذلك الخلاف كانوا على قولين:

القـول الأول: **الرافضون**، وهذا قول أكثر النحويين، وهو ما رجحه صاحب الكتاب سـيبويه، حيث قـال: « أن (غيـر) ...هي اسـم مبهم غير متمكن فهي لا تكون غير نكـرة ولا يصح جمعها ولا يجوز إدخال الألف واللام عليها». [سيبويه: ٤٧٩/٣].

وهذا المنع في تعريف (غير) يقاس على شبيهاتها من النكـــرات الْمتوغلـــة فـي الإبهـــام ويؤيد صحة هذا الكلام ما قاله صاحب كتاب المفصل: « بعض الأسمـــاء لا بد من إضافـتها ولا تُفَّرق عنها بل تلزمها، وإن أفـردتها يكـون فيها معنى على الإضافـــة؛ ولهذا لم يسـتحن (ال) عليه فلا نقول: (المثل، ولا الشبه)» ... [ابن يعيش: ١/ ٥٠٨].

ويؤيد هذا الرأي أيضا قـول الصبان في حاشـيته: « كما أن هناك كلمات لا تكتسـب التعريف عند الإضافـة إلا ما جاء مسـتثنى أيضا لا تكتسـب التعريف بدخول (ال)؛ فالعلة التـي تمنع التعريف عند الإضافة تمنع التعريف عند دخول (ال)» [الصبان: ٢٤٤/٢].

القـول الأخـر: **المجيزون**: ويرى أصحابه بجـواز دخـول (أل) التعريفية على (غير)، وصرَّح بهذا

القول الفخر الرازي حيث قال: « فلو قلت: (غير خالد) أصبح هناك إبهاما فهو يصرح بأشياء لا نهاية لها، ولو قطع عن الإضافة فتقول: (الغير، والْمغايرة)، وكذلك عند التغيير تجعلها أي (الغير) مثل أسماء الجنس» [الفخر الرازي: ٢٨/ ٢١٥].

وذهب بعض النحويين إلى القول: « إن (أل) إذا جاءت واقعة في الكلام وتعاقب الإضافة جاز دخول (أل) على (غير) فتكسب التعريف في هذه الحالة بشرط أن تكون هناك قرينة تدل على التعيين.

والراجح والله أعلم كما يرى الشيخ علاء الدين الشافعي هو القول الأول الذي ذهب إليه سيبويه؛ لوجود الأدلة التي تمنع تعريفها ب (ال)، والسبب الأخر أن (غير) تلازم الإضافة لفظا ومعنى فكيف تجتمع الإضافة مع التعريف ب (ال).

المبحث الثاني

سأتحدث في هذا المبحث عن أنوع (أل) التعريفية، وجعلته على ثلاثة مطالب، وهي:

المطلب الأول

(أل) الموصولة

وتكون (أل) حرف موصول عندما تكون دَاخله على الأوصاف الصَرِيحة غير التَفْصِيلية وَهُوَ على ثَلَاثَة أقسام: اسم الْفَاعِل كقولنا: (الضارب)، وَاسم الْمَفْعُول كقولنا: (المضروب) ، وَالصّفة المشبهة كقولنا: (الحسن). وحين تدخل على الأسماء الجامدة كَقولنا: (الرّجلِ) أوْ على الأوصاف التي تشبه الْأَسْمَاء الجامدة كقولنا: (الصاحب) أوْ على وصف التَّفْضِيل كقولنا: (الأفضل) و (الأعلى) فَهِيَ حرف يفيد التَعْرِيف [ابن هشام، ١٣٨٣م، ١٠٢].

ومن أمثلة دخول (ال) الموصولة على اسم الفاعل، قول الشاعر:

أبأنا بها قتلى وما في دمائهم ... شفاء وهن الشافيات الحمائم

فقولنا: الحمائم: حيث دخلت (ال) الموصولة على اسم الفاعل.

ومن دخولها على الصفة المشبهة قوله تعالى: {كَالْأَعْمَى وَالْأَصَمِّ} « [الأزهري، ٢٠٠٠م، ٨٤/١].

وقد اختلاف العلماء في (ال) الداخلة على الصفة المشبهة فبعضهم من يجوز ذلك، ومنهم من يرفض ذلك الدخول.

أمّا المجيزون فقد قالوا طالما أن الصفة تقع صلة لـ (ال) ؛ لشبهها للفعل من ناحية العمل فهي فيها ترف ضمير مستتر مرفوع، وأيضا ترفع الضمير البارز، والفعل في عمله يرفعها كلها، واتفقوا على قول أنّ اسم التفضيل لا يأتي صلة لـ (ال)؛ لكونه لا يشبه الفعل من أي جهة كانت، ومعنى قولهم عدم المشابهة للفعل من جهة معناه ؛ فبقصد الاشراك مع الزيادة، والفعل بطبيعته يدل على التجدد، وقولهم بعدم المشابهة لهذا الفعل من ناحية عمله؛ لعمل الفعل برفعه الضمير الظاهر والمستتر، ولرفعه أيضا اسما ظاهرا، بخلاف أفعل التفضيل فهو لا يرفع باطراد إلا ضميرا مستترا، ويرفع الاسم الظاهر في مسألة معروفة وهي مسألة الكحل» [ابن عقيل، ١٩٨٠م، : ١٥٨/١].

أما المانعون: فذهبوا إلى قول أن الاسـم الواقع صفة مشـبهة لا يكون صلة لـ (ال)، وعللوا ذلك بقولهم أن (ال) عندهم هي (ال) المعرفية وليست (ال) الموصولة ، وزادوا على ذلك بقولهم أن المعروف في الصلة هي وقوعها في الأفعال، وهذه الصفة هي بعيدة كل البعد عن الشـبه بالأفعال من جهة المعنى، فالفعل معروف بدلالته على التغيير والتجدد أما الصفة فهي لا تدل على ذلك وإنما تدل على اللزومية، ويؤيد رأيهم هذا في أنهم وضعوا شروطا على اسمي الفاعل والمفعول والمبالغة وهو أن كل واحد فيها لا بدّ أن يكون دالا على الحدث ، وإذا أحد منها دل على اللزوم لم يصح كونه صلة لـ (ال) فلا بعد من التعريف فيهما، كقولنا: (المؤمن)، وهذا القول ذهب إليه الجمهور [ابن عقيل، ١٩٨٠م، : ١٥٧/١].

و « ال « التي تداخل على الصفة. كقولنا: (الشاربُ)، و (المشروبُ)، لها أحوال ثلاث:

أولا: هي حرف معرف، أي ليست بموصولة. وهو قول الأخفش.

الثاني هي حرف موصول، ليست اسما موصولا. وهو رأي المازني.

الثالث هي المسـمى بلاسـم الموصول. وهو رأي جمهور النحاة. ولأي عالم من هؤلاء أدلة فيما ذهب إليـه. والراجح قول جمهـور النحاة؛ لعودة الضمير عليها، في مثل: الضاربهـا خالد زينب [المرادي، ١٩٩٢م، ٢٠٢].

وذهـب بعـض البصريين إلى قـول إن (ال) تتصل بالفعـل المضارع وعللوا على ذلـك فقالو: أن هذا الدخول هو شاذ مخصوص بالشعر دون غيره، ومن ذلك قولهم (اليكتب) و (اليدرس) وغيرها.

ومن دخول (ال) على المضارع قول الشاعر:

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ... ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل

الشاهد: (الترضى) قال البصريون ذلك ضرورة بالشعر فقط. [الجوجري، ٢٠٠٤م، ٣٠٣/١].

ويرى الشـيخ علاء الدين الشـافعي أن (أل) الموصولة يجوز أن تدخل على اسـم الفاعل كقولنا: (زيد القائم) وأصل (ال) الذي هو قائم، ويجوز دخولها على اسم المفعول كقولنا: (زيد المضروب) والأصل: الذي هو مضروب.

ويوافق الشيخ علاء الدين الشافعي ما ذهب إليه الجمهور في أنها اسم موصول لا كونها حرف.

وقد جاء وصلها بجملة الاسم والظرف في الشذوذ:

فالأول « كقوله:

من القوم الرسول الله منهم ... لهم دانت رقاب بني معد

الشـاهد فيه: (الرسـول)، حيث أدخل (ال) الموصولة على الاسـم والتقدير: (من القوم الذي رسول الله منهم)، وذلك ضرورة خاص بالشعر كما قلنا.

ومن الثاني» قوله:

من لا يزال شاكرا على المعه ... فهو حر بعيشة ذات سعة

الشاهد فيه: حيث أوصل (ال) بالظرف، وهذا ضرورة بالشعر دون غيره. [الأشموني: ١٥١].

المطلب الثاني

(ال) التعريفية وأقسامها العهدية والاستغراقية

فهي تعني إفادة الاسم في التعريف، وهي قسمان:

الأول: أل العهدية: وهي الداخلة على اسـم نكرة فتعطيه شـيء من المعرفة؛ لتجعل مدلولها فرد معين بعدما كان هذا الاسم مبهم شائع [الفوزان، ٨٢].

والعهد أنواع، وهي:

أ) العهد الذكوري: وهو يعني أن الاسم دخلت (أل) عليه وقد سبق ذكر له في أول الكلام.

كقولنا: (لقيت رجل فشكرت الرجل).

«وقوله تعالى: {إنّا أرسـلنا إليكم رسولا شـاهداً عليكم كما أرسلنا إلى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول فأخذناه أخذاً وبيلا}».

وسبب التعريف في الاسم الذي دخلت عليه (أل) كونه في هذا العهد؛ لذكره مرتين.

ب) العهد العلمي أو العهد الذهني: وهو يعني كون الاسم المصحوب بـ (أل) معلوماً عند السامع. وذلك عندما يسأل متعلم زميله فيقول له: هل كتبت المحاضرة؟

ومنه قوله: {ثاني اثنين إذ هما في الغار} فالاسم الذي دخلت (أل) عليه أصبح معرف؛ لأنه كان معلوماً من قبل.

ج) العهـد الحضـوري: وهو يعنـي أن المصحوب بـ (أل) حاضراً. مثل: اليوم نخـرج في نزهة إلى البصرة، «ومنه قوله تعالى: {اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام دينا} أي: الحاضر ويقصد اليوم المعروف وهو عرفة. وفقد صار المدخول (أل) معرفة؛ لحصوله في وقت الكلام». [جمال الدين، ابن هشام: ١/ ١٨٠، والفوزان، ٨٣].

وذهب ابْن عُصْفُور إلى القول إن (ال) الحضورية تكون واقعة بعد مواضع، وهي:

وقوعها بعد الاسم المشار إليه، مثل: سلمت على هَذَا الطالب، وقابلني هذا الطالب.

أَو تقع بعد (أَي) فِي حالة النداء، مثل: يَا أَيهَا المخلص، اقبل.

أَو تقع بعد (إذا) الفجأة، مثل: لعبنا فَإِذا الليل حاصل.

أَو تقع فِي اسْـم زمَان حَاضِر، مثل: الْآن، حيث [ابن هشـام، ١٩٨٥م، ٧٣، والأندلسـي، ١٩٩٨ م، ٩٨٦/٢].

النوع الأخر: (ال) التي تفيد الاستغراق:

هي (ال) التي تدخل على الجنس؛ لتفيد العموم واسـتغراق كل الجنس، ولمعرفتها بسـهولة نضع كلمة (كل) مكانها فإن استقام المعنى فهي (ال) الاستغراقية.

ومنـه قولنـا: (الطالـب ذكي). فهي هنا على معنـى كل طلب ذكي. فهي أفاد العموم والشـمول في هذا المثال.

ومثله قوله تعالى: {والعصر إنّ الإنسان لفي خسر إلا الذين ءامنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصّبر}

فـ (ال) في كلمة (الإنسان) هي تفيد الاستغراقية، والدليل على ذلك وجود الاستثناء؛ لأن المستثنى جاء أقل أفراداً من المستثنى منه «. [الفوزان، ٨٣].

و « ال « التي تكون للاستغراق على ثلاثة أقسام:

الأول: لاستغراق الأفراد، وهي التي تخلفها كل حقيقة، كقوله تعالى: {وخلق الإنسان ضعيفا}.

الثاني: هي المستغرقة لجميع خاصية الأفراد، وتكون كل فيها مجازا، نحو: على الطالب علما. أي: الكامل في هذه الصفة.

الثالث: هي التي تكون لماهية الشيء: وهي لم تأتي (كل) بعدها لا من جهة الحقيقة ولا من جهة المجاز، قال الحقُّ: {وجعلنا من الماء كل شيء حي} [ابن هشام، ١٩٨٥م، ٧٣، والسيوطي، الهمع،٣٠٩/١].

إنَ المعرف بـ (ال) الجنسية نكرة في المعنى معرفا في اللفظ؛ لاقترانه بـ (ال) لذا أجاز النحاة الوجهين:

الأول: أن يكون نعتا باعتبار أنه في المعنى كان نكرة.

الثاني: أن يكون حالا باعتباره معرف بـ (ال) تعريفا لفظيا، والشاهد عندهم:

ولقد أمر على اللئيم يسبني فمضيت ثمة قلت لا يعنيني

يجوز بقوله (يسبني) أن يكون نعتا لقوله (للئيم) لوقوعه نكرة في المعنى، ويجوز أن تقع حالا؛ لأنه معرف بـ (ال) [الرماني، ٦٥/١، والأشموني، ٣٢/١]

المطلب الثالث

(ال) الزائدة وأنواعها

وهي (ال) التي تدخل على الكلمات الأعلام ابتداء، فلا تكسبها تعريفا؛ حيث أنها معرفة سلفا بالعلمية، نحو قولك: الحسن، والحسين- رضي الله عنهما- سبطا رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، فـ(أل) هنا زائدة تفيد العظيم، والاحترام، والدلال، والزينة، لا غير.

وتكون (ال) الزَائِدَة على نَوْعَينِ:

النوع الأول: هي (ال) اللَازِمَة كَالَّتِي تكون فِي اسمٍ موصولٍ على قَوْل أَن تَعْرِيفهَا بالصلة ومثل الواقعة فِي الاسم العلَم بِشَرْط مقارنتها لنقلها كقولنا: (النعمان) وَ (اللات)...

أَو (ال) الارتجالية كقولنا: (السموأل)، فهي تفيد الارتجال في هذه الكلمة.

أو (ال) الغالبة على من هي له في الأصل كقولنا: (البيت للكعبة)، و (النجم للثريا)، وفي أصلها هي للعهد.

وقولنا (ال) اللازمة بمعنى دخولها على علم جاء من مجرد وصالح لها، كقولنا: (براء) و (مثنى) فعند دخول (ال) نقول: (البراء) و (المثنى) وهذا الأمر يعود في أصله إلى السماع، فلو نظرت أنهم لا يقولون مثل هذا فِي مثل: (خالد) و(صبار) ... [ابن هشام١٩٨٥م، ٧٤].

النوع الثَّاني: (ال) غير اللازمة، وهي أيضا نوعان:

الأول: وَاقعَة فِي الشّعْر كالداخلة على أوبر

وَلَقَد جنيتك أكمؤا وعساقلا ... وَلَقَد نهيتك عَن بَنَات الأوبر

علل بعضهم (ال) الداخلة على (الأوبر) فقلنا إنها وردت لأجل الضرورة في الشعر، وهي هنا زائدة؛ لأن الأوبر يطلق على أنواع من الكمأة فجمعوها فسميت بنات أوبر.

وقال بعضهم كما قيل في (ابن عرس) جمعه (بنات عرس) ولم يقولوا بنو عرس، والسبب في ذلك؛ لأنه لشيء لا يعقل، لكن السخاوي رد على هذا القول، فقال إن (ال) لو وردت زائدة لأصبح وجودها مثل الشيء وعدمه ويجره بالفتحة؛ لأنه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل وهذا خطأ منه؛ لأن دخول (ال) على الاسم أصبحا مصروفا ويمكن جره بالكسرة حتى ولو وردت (ال) زائدة فيه؛ لأنه لا يجتمع (ال) والتنوين معا في الكلمة الواحدة.

وَمنهم من قال إن (أل) للمح الأَصْل، إذ إن (أوبر) هي نعت كقولنا (حسن) و (حسين) و (أحمر)، والأخر قال هي تكون تعريفية و ابن أوبر وقع هنا نكرة. [ابن هشام، ١٩٨٥م، ٧٥].

ومن ذلك أيضا قول الشاعر:

رأيت الوليد بن اليزيد مباركا ... شديدا بأعباء الخلافة كاهله

الشاهد هنا: اليزيد حيث جر بدخول (ال) وهي زائدة أفادت التعريف. [الأزهري، ٢٠٠٠م، ٨٥/١].

الثانية من أنوع (ال) غير اللازمة: هي الواقعة في شذوذ من النثر؛ كالواقعة في قولهم: ادخُلُوا الأول فَالْأول.

وقد حكم الشيخ علاء الدين الشافعي عليها بالشذوذ على الرغم من اتفاق جميع النحاة عليها. [المبرد، ٢٧١/٣، والسيرافي، ٢٣٧/٢].

الخاتمة

إنّ من أهم النتائج التي توصلت إليها في بحثي، هي:

١ـــ يعد الشيخ علاء الدين الشافعي موسوعة علمية لما يمتلكه من علم واسع في علوم اللغة العربية فهو عالم بالنحو ومبدع فيه وهو حجة العرب وأفضل المتأخرين، فقد اتقن علوم اللغة وأصبح متمكن منها الأمر الذي جعله متفوقا بين أقرانه في زمانه.

٢ـــ شرح الشيخ كتابه كافي الاريب شرحا مفصلا أكثر فيه من الشروحات والأمثلة التوضيحية ورتبه وفق الترتيب الذي سار عليه ابن مالك.

٣ـ يكثر من آراء النحاة وأقوالهم حول أوجه (ال) وبيان معانيها فذكر جميع أقوالهم وترجيحاتهم ولم يتعصب لأحد منهم أبدا.

٤ـ أكثر من الأقوال عن أصل (ال) أ هي حرف أم اسم، وهل الهمزة فيها همزة وصل أم همزة قطع، وهل الهمزة وحدها حرف أم (ال) برمتها حرف.

٥ـ جوز الشيخ أن تكون (ال) نائبة عن الضمير المضاف إليه وهو الأمر الذي جوزه الكوفيون وبعض البصريين.

٦ـ يرى الشيخ علاء الدين الشافعي أنّ (ال) يجوز أن تدخل على الفعل كقولنا: (اليكتب) ويرى أن ذلك

ضرورة، وأنه خاص بالشعر دون غيره.
٧ـ أنكر الشـيخ علاء الدين الشـافعي دخول (ال) غير اللازمة على النثر وحكم عليها بالشـذوذ على الرغم من اتفاق علماء النحو على جواز ذلك الدخول.

المصادر

١. سـيبويه، أبو بشـر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء (ت: ١٨٠هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: ٣ (١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م).
٢ـ الرومـي، مصطفـى بن عبد الله القسـطنطيني الرومي الحنفـي (ت: ١٠٦٧)، إيضاح المكنون ذيل كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، الناشر دار الكتب العلمية، سنة النشر ١٤١٣ – ١٩٩٢.
٣ـ السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين (ت ٩١١هـ): همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، (د. ط).
٤ـ الأسـتراباذي، رضي الدين الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، طبعة جديدة مصححة ومذيلة بتعليقات مفيدة، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، (١٣٩٨ ه - ١٩٧٨ م)، (د. ط).
٥ـ المبرد، أبو العباس، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي (ت ٢٨٥هـ): المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب – بيروت، (د. ط).
٦. ابـن يعيش، الشـيخ العالم العلامـة جامع الفوائد موفق الدين يعيش ابـن على بن يعيش النحوي (ت ٦٤٣ه)، شرح المفصل، دار الطباعة المنيرة، بمصر، (د. ط. ت).
٧. المرادي، أبو محمد بدر الدين حسـن بن قاسـم بن عبد الله بن عليّ المصري المالكي (ت ٧٤٩هـ): الجنـى الداني فـي حروف المعاني، تحقيق: د فخر الدين قباوة -الأسـتاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١, (١٤١٣ه- ١٩٩٢م).
٨. ابـن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت٧٦٩هـ): شـرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ط٢٠, (١٤٠٠ه- ١٩٨٠م).
٩. لزَّبيدي: أبو الفيض محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني الملقّب بمرتضى، (ت ١٢٠٥هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، (د.ط.ت).
١٠. الصبان، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشـافعي (ت ١٢٠٦هـ)، حاشـية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط١, (١٤١٧هـ - ١٩٩٧م).
١١. الفوزان، عبد الله بن صالح بن عبد الله الفوزان: دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، الناشر: دار المسلم للنشر والتوزيع بالرياض سنة النشر: ١٤١٦ هـ.
١٢. ابن هشام، أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف (ت ٧٦١هـ): مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشـق، ط٦, (١٩٨٥م).

١٣. لفخر الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت: ٦٠٦هـ)، مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط٣: ١٤٢٠ هـ.
١٤. الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت ٩٠٥هـ): شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١, (١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م).
١٥. الأشموني الشافعي، أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١ (١٤١٩هـ - ١٩٩٨ م).
١٦- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: ٥٣٨هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، ط ٣: (١٤٠٧ هـ).
١٧. الزركلي الدمشقي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، (ت ١٣٩٦هـ)، الأعلام، دار العلم للملايين، ط١٥، (٢٠٠٢م).
١٨. الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين (المتوفى: ٧٤٥ هـ): ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
١٩. الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي (ت: ٣٣٧ه)، تحقيق: مازن المبارك، الناشر: دار الفكر – دمشق، ط ٢، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.
٢٠. علاء الدين، علي بن إبراهيم بن داود بن سلمان بن سليمان، أبو الحسن، علاء الدين ابن العطار (المتوفى: ٧٢٤هـ)، تحفة الطالبين في ترجمة الإمام محيي الدين، ضبط نصه وعلق عليه وخرج أحاديثه: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر: الدار الأثرية، عمان – الأردن، ط١: (١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م).
٢١. الجوجري، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد القاهري الشافعي (ت٨٨٩هـ): شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية (أصل الكتاب: رسالة ماجستير للمحقق)، ط١، (١٤٢٣ه- ٢٠٠٤م).
٢٢. الرماني، علي بن عيسى الرماني النحوي أبو الحسن: معاني الحروف، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، بلد النشر: السعودية، دار النشر: دار الشروق، ط٢.
٢٣. السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المزربان (ت٢٦٨ه): شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي- وعلي سيّد علي، دار الكتب العلمية، (د. ط. ت).